استجابة منظمة العمل الدولية (ILO) إزاء أزمة اللاجئين السوريين في الأردن

أزمة اللاجئين

تمثّل أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية وأكثرها امتداداً في العصر الحديث. إذ منذ عام 2011، وجد الجزء الأكبر من اللاجئين الفارّين من ويلات الصراع في سورياً ملجأ لهم في أوساط المجتمعات المحلية المضيفة في دول الجوار.

وبالإضافة إلى الأزمة الإنسانية، فقد تمخّض عن تدفّق اللاجئين أيضاً آثار جانبية مثل توقّف النشاط الاقتصادي وفقدان الدّخل وانخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة وتفكك الأواصر الاجتماعية في أوساط كلٍ من اللاجئين وسكّان المجتمعات المضيفة.

أزمة اللاجئين في الأردن

بحلول شهر أيار/مايو من عام 2015، تجاوز عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن 627,000.[1] وبينما يعيش قرابة 15 بالمائة من اللاجئين حالياً في مخيّمات مخصصة لهم في الأردن، اتّخذ بقية اللاجئين مأوى لهم في المدن والمناطق الريفية في مختلف أنحاء المملكة. وتستضيف عمّان ومحافظتا الشمال إربد والمفرق وحدها أكثر من 76 بالمائة من العدد الإجمالي للاجئين السوريين في الأردن.[2] وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين السوريين يساوي قرابة 10 بالمائة من عدد سكان الأردن البالغ 6.5 مليون، مما يُثقل كاهل البنية التحتية للبلد ومواردها، بما في ذلك سوق العمل الهش أصلاً في البلد.

أزمة اللاجئين السوريين في الأردن تشكّل تحدياً لوضع التشغيل الهش أصلاً.

ووفقاً لدراسة صدرت حديثاً عن الأمم المتحدة، يعيش واحد من كل ستة لاجئين – ممن يتواجدون حالياً في مناطق حضرية أو ريفية خارج مخيمات اللاجئين الرئيسية – في فقر مدقع، حيث يعيش الفرد الواحد بأقل من 40 دولاراً في الشهر، ما يكفي لسدّ رمقهم.[3]

ومع اقتراب الصراع من عامه الخامس، كشفت عدد من الدراسات[4] تعرّض سوق العمل الأردني لآثار كبيرة إثر تدفّق اللاجئين. ويشمل ذلك آثاراً سلبية على مستويات الأجور وظروف العمل وعمل الأطفال وزيادة العمل في القطاع غير المنظم في سوق العمل.

استجابة منظمة العمل الدولية في الأردن

في حين أن الجزء الأكبر من استجابة المجتمع الدولي للأزمة السورية المستمرة قد ركّز بشكل مفرط على الجوانب الإنسانية، تأتي إستراتيجية منظمة العمل الدولية لتركّز على التنمية في دعمها للاجئين والمجتمعات المضيفة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني.

---

[1] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107

[2] التقديرات بناء على الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لأعداد اللاجئين السوريين في الأردن (http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107) ودائرة الإحصاءات العامة لعام 2011 (http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/).

[3] تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): "العيش في الظل":
http://unhcr.org/jordan2014urbanreport/#_ga=1.17463673.1579341193.1421234375

[4] تتضمّن هذه الدراسات: الدراسة الأولوية حول التأثيرات على سوق العمل التي أجرتها منظمة العمل الدولية (2014)، والمراجعة المشتركة لتقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية على الأردن والتي أجرتها الحكومة الأردنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج دعم المجتمعات المضيفة (HCSP) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013 (UNDP/HCSP 2013)، والتقييم الذي لم ينشر بعد والصادر عن منظمة العمل الدوليةILO /المعهد النرويجي للدراسات الدولية التطبيقية FAFO/دائرة الإحصاءات العامة DOS بعنوان "الآثار المترتبة على تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردنية".

كجزء من الاستجابة الأوسع للأمم المتحدة لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، أطلقت منظمة العمل الدولية سلسلة من المشاريع التجريبية (الرائدة)، بالعمل بشكل وثيق مع أصحاب مصلحة محليين في اثنتين من المحافظات الأكثر تضرراً، وهما المفرق وإربد. وكان الهدف الرئيسي من هذه المشاريع التجريبية هو دعم وصول أكبر إلى فرص العمل وسبل العيش في المجتمعات المضيفة.

منظمة العمل الدولية تدعم الحكومة الأردنية في تطوير استجابة وطنية "وفيرة الوظائف" للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين.

تركّز استجابة منظمة العمل الدولية على تحقيق الأهداف التالية والتي تساهم بدورها في خطة استجابة الأردن 2015 للأزمة السورية:

- المساهمة في بناء قدرة المجتمعات المضيفة على التكيّف من خلال تعزيز فرص الحصول على فرص العمل وسبل العيش؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق لمكافحة أشكال العمل غير المقبولة، مع التركيز على مكافحة عمل الأطفال؛
- دعم تطوير السياسات لضمان استجابة وطنية "وفيرة الوظائف" كجزء لا يتجزأ من مبادئ العمل اللائق.

تعمل منظمة العمل الدولية على أربع مجموعات من التدخلات:

أ. تطوير سلسلة القيمة لقطاعي الطماطم والزيتون؛

ب. بناء القدرات للحوار بين القطاعين العام والخاص نحو خلق بيئة أعمال مواتية أكثر؛

ج. بناء قدرات خدمات التشغيل؛

د. دعم إطلاق الأعمال التجارية وتوسعتها.

تتضمن بعض أحدث الأنشطة التي قامت بها منظمة العمل الدولية في الآونة الأخيرة:

- **العمل مع مزارعين في المفرق و إربد لتحسين الجودة والكمية في إنتاج الزيتون والبندورة؛**
- **إجراء جلسات تدريب أساسية على موضوع الأعمال التجارية مصممة خصيصاً للنساء في مخيم الزعتري للاجئين بالتعاون مع "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" (UN Women)؛**
- **تدريب أفراد من مكاتب التشغيل ومستشاري الإرشاد المهني في المدارس في المجتمعات المضيفة؛**
- **العمل مع الشركاء المحليين في اربد والمفرق لدعمهم من اجل وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛**
- **تحسين الطرق الزراعية والحصاد المائي للمساعدة في خلق وظائف وتحسين البنية التحتية المحلية كجزء من برنامج تجريبي حول الاستثمار في العمالة المكثفة؛**
- **تدريب مفتشي العمل على مكافحة عمل الاطفال بين اللاجئين السوريين.**

الآثار التي تخلّفها أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردنية

في عام 2014، أجرت منظمة العمل الدولية ومعهد الدراسات الدولية التطبيقية فافو وبالتعاون مع دائرة الاحصاءات الأردنية مسحاً حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. حيث أجريت مقابلات مع حوالي 4,000 أسرة من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في عمّان وإربد والمفرق، وتم استخلاص النتائج التالية:

النتائج الرئيسية:

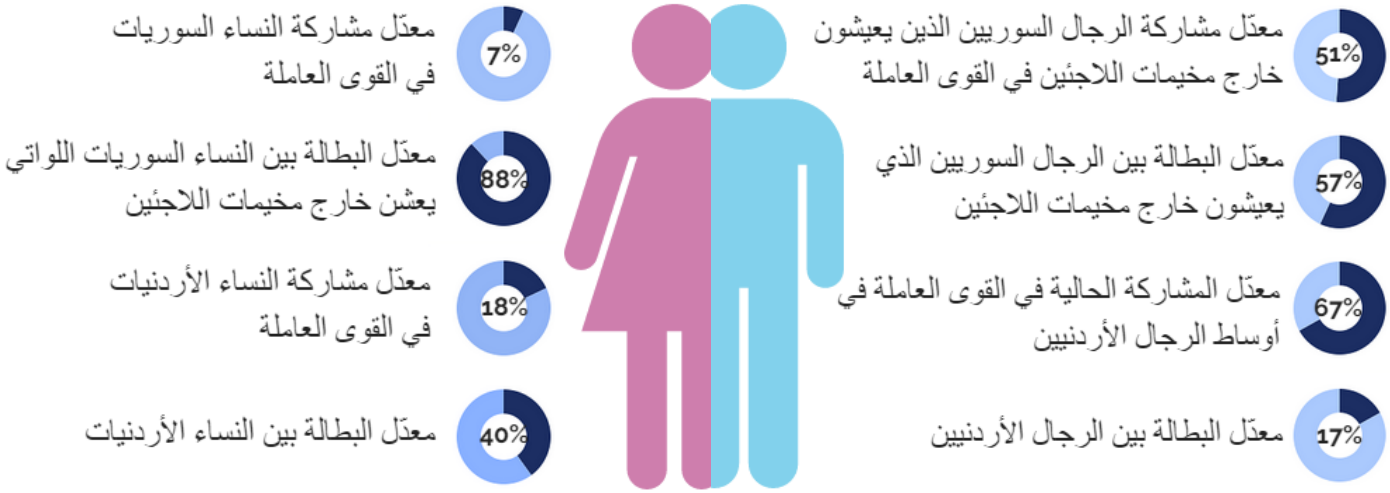

أسباب البطالة

- 58% من سكان المجتمعات المضيفة أشاروا إلى انعدام فرص التشغيل على أنه السبب الرئيسي للبطالة.
- 17% من سكان المجتمعات المضيفة أشاروا إلى التنافس على فرص العمل على أنه السبب الرئيسي للبطالة.
- 65% من الرجال السوريين العاطلين عن العمل أشاروا إلى أن عدم وجود تراخيص العمل هو السبب الرئيسي للبطالة.
- 25% من الرجال السوريين العاطلين عن العمل أشاروا إلى انعدام فرص التشغيل على أنه السبب الرئيسي للبطالة.
- 73% من اللاجئات السوريات العاطلات عن العمل أشرن إلى انعدام فرص التشغيل على أنه السبب الرئيسي للبطالة داخل مخيمات اللاجئين.
- 25% من اللاجئين السوريين العاطلين عن العمل من الرجال أشاروا إلى أن عدم وجود تراخيص العمل هو السبب الرئيسي للبطالة داخل مخيمات اللاجئين.

تشير إحدى النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن السوريين مستعدون لقبول أجور أقل وظروف عمل أكثر شدة من الأردنيين. ولا يقتصر أثر ذلك على مزاحمة الأردنيين فحسب، وإنما يؤدي كذلك إلى اتّساع القطاع غير المنظم في سوق العمل الأردنية. وعلى الرغم من أن العمال الأردنيين الموظفين في القطاع غير المنظم يواجهون العديد من التحديات المشابهة لتلك التي يواجهها نظراؤهم من العمال السوريين في نفس القطاع، إلا أن النتائج تشير إلى أن العمال السوريين عموماً يتلقّون أجراً أقل ويعملون لساعات أطول بموجب عقود أسوأ من عقود الأردنيين في نفس القطاع.

وإن التفسير المحتمل لهذا الوضع يشير إلى أن اللاجئين السوريين على استعداد للعمل بأجور أقل من الأردنيين، وهم أيضاً – وفقاً للأردنيين والسوريين الذين شملتهم الدراسة – على استعداد لقبول فرص عمل لا يقبل بها الأردنيون. وإن تدهور معايير العمل يضع مزيداً من الضغط على السلطات الأردنية التي تسعى إلى إنفاذ قوانين العمل الحالية، مثل الامتثال للحد الأدنى للأجور، وتحسين الامتثال لمعايير العمل لجميع العمال.

50%

من الأردنيين يعملون في القطاع غير المنظم

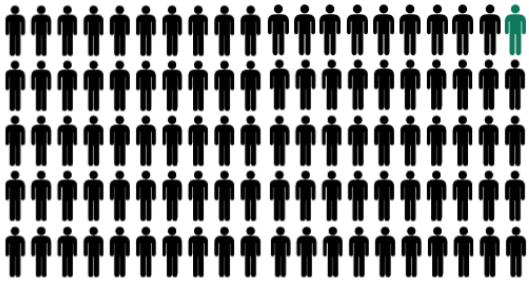

99%

من اللاجئين السوريين يعملون خارج إطار أنظمة ولوائح العمل الأردنية وفي الاقتصاد غير المنظم

تشغيل الشباب وعمل الأطفال:

يبدو أن الشباب الذكور من اللاجئين السوريين يبدؤون العمل في سنّ أبكر بعض الشيء من الشباب الذكور الأردنيين، مع وجود 60-70 بالمائة من الشباب السوريين الذكور في سوق العمل ابتداء من سن 19 تقريباً. وربما يعود السبب في قدر كبير من هذا الاختلاف إلى حقيقة أن أعداداً كبيرة من الأولاد الأردنيين ما يزالوا على مقاعد الدراسة في هذه السن. الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطفال هي أكثر انتشارا بكثير بين الأطفال السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات من بين الأطفال الأردنيين.

1.6 بالمائة : الأولاد الأردنيين في الفئة العمرية 9-15 ناشطون اقتصاديا	أقل من 1 بالمائة : عمالة الأطفال بين الأولاد الأردنيين بعمر 9-15
8 بالمائة : الأولاد السوريين في الفئة العمرية 9-15 ناشطون اقتصاديا	3 بالمائة عمالة الأطفال بين الأولاد السوريين بعمر 9-15
17 بالمائة : الأولاد الأردنيين في الفئة العمرية 15-18 ناشطون اقتصاديا	8 بالمائة من الأولاد الأردنيين بعمر 15-18 يعملون
37 بالمائة : الأولاد السوريين في الفئة العمرية 15-18 ناشطون اقتصاديا	14 بالمائة من الأولاد السوريين بعمر 15-18 يعملون

التوصيات الرئيسية للسياسات:

- التصدي للاقتصاد غير المنظم وتنظيمه والحد من الوظائف في القطاع غير المنظم؛
- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل اللاجئين السوريين في القطاعات التي يُسمح للعمال المهاجرين العمل فيها؛
- توضيح سيناريوهات واقعية لتطوير سوق العمل الأردنية كأساس لأية إستراتيجية تتعلق بسوق العمل؛
- تعظيم إمكانيات التشغيل قصير الأجل لاقتصاد المساعدات وتنسيق التدابير بين المجتمع الدولي والحكومة الأردنية؛
- تحسين الروابط مع "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل".
- تشجيع الأطفال السوريين على الالتحاق بالمدارس.

***

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع:
منظمة العمل الدولية
شارع تيسير النعناعة، عبدون الجنوبي
عمان، الأردن
هاتف: 3991 6565 (0) 962+
فاكس: 3807 6565 (0) 962+
BEYCOMM@ilo.org
Website: www.ilo.org/arabstates